الأمم المتحدة S/2008/57

مجلس الأمن

Distr.: General
31 January 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، أتشرف بأن أخاطبكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، بشأن المناقشة التي أجراها المجلس حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

مرة أخرى، يرفض مجلس الأمن طلبا مشروعا من حركة بلدان عدم الانحياز للمشاركة في مداولاته، مما حال دون قيام الحركة بالتعبير عن آرائها وصياغة مقترحاتها. ومن الجدير بالذكر، أن حركة بلدان عدم الانحياز تتألف من ١١٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة، بما فيها الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط.

ويأتي قرار مجلس الأمن كحالة أخرى من حالات انعدام الشفافية ويؤكد كذلك ضرورة إجراء إصلاح عاجل وشامل لهذه الهيئة، بما في ذلك أساليب عملها.

وتدرك حركة بلدان عدم الانحياز جيدا أنكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، ووفد الجماهيرية العربية الليبية، قمتم بالتأييد التام للحق المشروع لحركة بلدان عدم الانحياز في الإعراب عن موقفها أمام مجلس الأمن لدى معالجة مسائل توليها الحركة اهتماما كبيرا، كما هي الحال هنا. ونعلم أن أعضاء آخرين في المجلس أعربوا عن تأييدهم القوي لهذا الحق. ومن ثم، فإن من المؤسف أن يرفض بعض الأعضاء الدائمين إتاحة الاستماع إلى آرائنا ومقترحاتنا.

وسأغدو ممتنا للغاية لتعميم هذه الرسالة ومرفقها الذي يتضمن البيان الذي كانت كوبا تعتزم الإدلاء به باسم حركة بلدان عدم الانحياز في المناقشة المذكورة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو **ماميركا دياز**
السفير الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز

040208 040208 08-22385 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان رودريغو ماليركا دياز، الممثل الدائم لكوبا، بصفته رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين نيويورك، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨

أتشرف بأن أخاطب مجلس الأمن باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

بالرغم من التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الدولية بشأن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط واستئناف المفاوضات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لأول مرة منذ أكثر من سبع سنوات، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال تتدهور وتميزت بالعنف المميت وعدم الاستقرار وارتفاع حدة التوترات. ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك خطير للقانون الدولي وتناقض واضح مع عملية السلام، تقوم في جملة أمور بشن الهجمات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، وتواصل توسيع مستوطناتها غير القانونية وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية المحتلة وما حولها، وتواصل فرض حالات الإغلاق والقيود على التنقل، بما في ذلك من خلال الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، حيث لا يزال السكان المدنيون الفلسطينيون المعزولون والمسجونون يعانون من أزمة إنسانية خانقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في لبنان معقدة ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري قائما. ولا يقتصر تأثير هذه الحقائق على منطقة الشرق الأوسط وحدها، وإنما يشمل المجتمع الدولي بأسره لأنها تؤثر على آفاق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وما وراءها.

وبينما تعي الحركة الجهود التي ما فتئت تبذل مؤخرا لدفع قضية السلام، فإنها تعتقد اعتقادا جازما بأن عدم احترام القانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لا يزال العقبة الرئيسية أمام نجاح الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد أسفها لأن الشعب الفلسطيني لا يزال منذ أكثر من أربعين عاما يعاني تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي ومن استعمار أرضه منذ عام ١٩٦٧ ولا يزال محروما من حقوقه الإنسانية الأساسية، بما فيها الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا تزال الخسائر في الأرواح البشرية، ومن المصابين والمشردين والمحرومين من المأوى والفقراء والمحرومين من إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة تزداد بمعدلات مفزعة. ويبلغ معدل الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة ٦٥,٨ في المائة من السكان، ووصل في قطاع غزة إجمالا إلى أكثر من ٧٩ في المائة من السكان. وقد أدت حالات الإغلاق والقيود التي فرضتها إسرائيل على تنقل الأشخاص والبضائع، بما في ذلك المواد الإنسانية والطبية، إلى جعل انتعاش الاقتصاد الفلسطيني مستحيلا تقريبا ولا تزال تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية السائدة.

وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل، خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة د إ-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد على عدم قانونية تشييد الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال مستمرة في بناء ذلك الجدار وفي فرض نظام تصاريح الدخول المرتبط به. ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز تشعر بالقلق العميق إزاء الدمار المادي والاجتماعي والاقتصادي الهائل الذي يتسبب به الجدار الذي يقسم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى مناطق محصورة منفصلة محاطة بالجدران، ويفصل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية، مما يؤدي إلى التقويض الكامل لوحدة الأرض الفلسطينية وسلامتها وتجاورها؛ وتدمير أحياء برمتها؛ وتشريد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين وعزل عشرات الألوف من الفلسطينيين في كانتونات معزولة.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد دعوتها لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف جميع انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة والتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وما فتئت حكومة لبنان تعمل باستمرار على تثبيت استقرار الحالة في إقليمها في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي القاسي والانتهاكات الخطيرة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد ارتياحها للخطوات التي اتخذها الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما من خلال نشر القوات المسلحة اللبنانية في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الخط الأزرق. كما ترحب الحركة بانتشار القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان من أجل كفالة الأمن والاستقرار على الحدود.

ولا تزال الحركة تشعر بالقلق العميق إزاء انتهاكات إسرائيل الجوية والبرية المستمرة للخط الأزرق في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإننا نطالب إسرائيل بقوة بأن تضع حدا لاحتلال الجزء الشمالي من الغجر، على الجانب الشمالي من الخط الأزرق، وأن تمتنع فورا عن القيام بأي انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأن تمتنع عن القيام بأي استفزاز للقوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتطالب حركة بلدان عدم الانحياز بالتعجيل بتسوية مسألة مزارع شبعا في احترام كامل للسلامة الإقليمية اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإننا نهيب بجميع الأطراف أن تتعاون على حماية حقوق لبنان السيادية في تلك المنطقة ونشيد بالمساعي الهامة التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتدرك الحركة إدراكا عميقا التحديات الهائلة التي تواجه لبنان من جراء الذخائر العنقودية التي أطلقتها إسرائيل أثناء عدوانها على لبنان في عام ٢٠٠٦ والتي يبلغ عددها ١,٢ مليون قنبلة. وتدين الحركة مرة أخرى استخدام هذه الأسلحة من جانب إسرائيل وتعرب عن أسفها للخسائر في الأرواح التي نجمت عن استخدامها. وتطلب حركة بلدان عدم الانحياز من إسرائيل بقوة تقديم الموقع الدقيق لتلك الأسلحة الفتاكة وخرائط الألغام التي بثتها أثناء احتلالها لجنوب لبنان.

وتعرب الحركة عن تأييدها لخطة العمل المتكاملة الواردة في بيان وزراء خارجية جامعة الدول العربية المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير بشأن لبنان. وتشيد الحركة في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية لتنفيذ هذه الخطة.

إن حركة بلدان عدم الانحياز تؤكد من جديد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو التي ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وترمي إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وتكوينه المؤسسي، فضلا عن التدابير التي اتخذتها إسرائيل لفرض ولايتها وإدارتها فيه، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

كما نؤكد من جديد أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها تشييد وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧ بصورة غير قانونية، تشكل انتهاكا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل تحديا للمجتمع الدولي. وتطالب الحركة بأن تلتزم إسرائيل بأحكام القرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب تماما من الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتأمل حركة بلدان عدم الانحياز أن تساهم الجهود الدولية المبذولة مؤخرا مساهمة فعّالة في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وسلمية، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووفقا لأحكام ومبادئ القانون الدولي.

وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز أيضا عن أملها بأن تسفر هذه الجهود في نهاية المطاف عن وضع حد لاحتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتي لا تزال محتلة، أي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وأن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى حل عادل لمسألة اللاجئين بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد تأييدها لعملية السلام في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإننا كذلك، نرفض المحاولات الرامية إلى تغيير ولاية عملية السلام وفرض تدابير واستراتيجيات من طرف وحيدة ترمي إلى قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفرض حلٍّ من طرف وحيد بصورة غير قانونية.

وستواصل حركة بلدان عدم الانحياز تأييد جميع الجهود الممكنة الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، والمساهمة في تلك الجهود.